

دور تغيرات سعر الصرف في تحليل متغيرات السياسة النقدية في العراق

للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) (*)

أ.م.د أحمد عباس عبدالله

جامعة الفوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

ahmedabas67@uofallujah.edu.iq

الباحثة: زينة كمال طه

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

cae.zkt@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.5.4>

تاريخ النشر ٢٠٢٣/٥/٣٠

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٩/١٩

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٩/١٢

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان الدور الذي تؤديه تغيرات سعر الصرف في تحليل متغيرات السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، وقد توصل البحث المذكور الى عدد من الاستنتاجات لعل أهمها عدم وضوح السياسة النقدية في العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، على الرغم من حصول البنك المركزي على استقلاله وهو ما أثر على سعر الصرف بالنسبة للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في سوق العملات الأجنبية، فضلاً عن ذلك قدم البحث عدد من التوصيات التي تصب في مصلحة البلد إذا تم الأخذ بها أو ببعضها لأنها تعالج ما يحصل لسعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي في التعاملات اليومية كان من أهمها من الضروري حصر الصلاحيات المتعلقة بسعر الصرف بيد البنك المركزي العراقي وعدم التدخل من قبل الجهات الأخرى بعمله.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، السياسة النقدية، عرض النقد، سعر الصرف الحقيقي.



مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٤) العدد (٥) ٢٠٢٣
الصفحات: ٦٧-٨٠

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحثة الأولى.

The Role of Exchange Rate Changes in Analysing Monetary Policy Variables in Iraq for the Period (2004-2020)

Abstract

The research aims to explain the role that exchange rate changes play in analyzing the monetary policy variables pursued by the Central Bank of Iraq, especially after 2003. The Central Bank on its independence, which affected the exchange rate for the Iraqi dinar against the US dollar in the foreign exchange market. In addition, the research presented a number of recommendations that are in the interest of the country if they are taken or some of them are taken because they deal with what happens to the exchange rate of the Iraqi dinar against the dollar. It was necessary to limit the powers related to the exchange rate in the hands of the Central Bank of Iraq and not to interfere with its work by other parties.

Key words: Exchange Rate, Monetary Policy, Cash Offer, Real Exchange Rate.

المقدمة:

يعد موضوع سعر الصرف من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام الكتاب والباحثين من ذوي الاختصاص لكونه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقيمة العملة المحلية للبلد المعني عند مبادلتها بأحد العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي وفيما يتعلق بسعر الصرف الدينار العراقي فقد شهد تغيرات واضحة طوال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)، اثرت وبشكل واضح على سير السياسة النقدية التي اتبعها العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، وبحثنا المذكور يسلط الضوء على الدور الذي به سعر صرف في تحليل متغيرات السياسة النقدية التي اتبعها العراق والتي خول بموجبها البنك المركزي من أجل المحافظة على استقرار العرض النقدي في العراق بعيداً عن التدخلات الأخرى.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

١. هل أن سعر الصرف دوراً في المحافظة على المتغيرات السياسية النقدية في العراق.
٢. هل كان دور سعر الصرف ايجابياً في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي وقوته الشرائية في السوق المحلية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال معرفة الدور الذي يضطلع به سعر الصرف في تحليل متغيرات السياسة النقدية التي يتبعها العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، من أجل المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار في السوق المحلية.

فرضية البحث:

يبني البحث على فرضية مفادها (هناك دوراً كبيراً لتغيرات سعر الصرف تؤثر في تحليل متغيرات السياسة النقدية في العراق بصورة ايجابية).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز دور تغيرات سعر الصرف في تغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج نظري - تحليلي - استنباطي لدراسة وتحليل طبيعة وشكل العلاقة بين متغيرات البحث.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي (مفهوم سعر الصرف، أنواعه، وخصائصه، محدداته):

المطلب الأول: يعرف سعر الصرف: بأنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية المحلية مقابل الوحدات الاجنبية في وقت معروف (الحسيني، ٢٠٠٢: ١٩٨) كذلك يعرف سعر الصرف: هو السعر النسبي للعملة المحلية بدلالة وحدات من العملات الاجنبية ويحسب مثل باقي الأسعار النسبية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب بين عملتين معينتين (Guillochon & Kaweck, 2009: 319).

بينما يعرفه الباحثان بأنه ذلك السعر الذي يمكن مبادلتة بعملة بلد ما بعدد من العملات المحلية للبلد المعني خلال مدة زمنية معينة.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف Types Exchange Rate:

هناك أنواع عديدة من أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي:

١. سعر الصرف الاسمي (NER) Nominal exchange rate:

يقصد بسعر الصرف الاسمي بأنه سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية أو بالعكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية (العباس، ٢٠٠٣: ٣).

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين هما:

- أ. سعر الصرف الرسمي: هو ذلك السعر المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية.
- ب. سعر الصرف الموازي: هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وقد يكون هناك أكثر من سعر صرف مواز لنفس العملة في الوقت نفسه.

٢. سعر الصرف الحقيقي (RER) Real Exchange Rate:

يعرف بأنه ذلك السعر المقوم بعدد من السلعة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية (خضر، ٢٠١٢: ٢٠) ويمكن التعبير عنه بالعلاقة الآتية:

سعر الصرف الحقيقي = (مؤشر الأسعار المحلية × سعر الصرف الاسمي) / (مؤشر الأسعار الأجنبية)
ومن أجل توضيح تلك نفترض أن هناك بلدين هما العراق وتركيا، يكون سعر الصرف كالآتي: (Gregory, 2003: 15)

$$ER = (En.Pdz) / Pus \text{ ----- (1)}$$

إذ أن:

ER: يمثل سعر الصرف الحقيقي.

En: يمثل سعر الصرف الاسمي.

Pus: مؤشر الأسعار بالنسبة للسلع المتبادلة بتركيا (مؤشر الأسعار الأجنبية).

Pdz: مؤشر الأسعار بالنسبة للسلع المتبادلة في العراق (مؤشر الأسعار المحلية).

لذلك فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي، مقابل الليرة التركية يعكس الفرق بين القوتين الشرائيتين في تركيا والقوة الشرائية في العراق، فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار كلما انخفضت القدرة التنافسية للعراق تجاه تركيا وبالعكس.

٣. سعر الصرف الفعلي (EER) Effective Exchange Rate:

يعرف السعر الصرف الفعلي بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة أو المقبوضة بعملة بلد ما مقابل معاملة دولية تكون قيمتها وحدة واحدة.

وهناك عاملان أساسيان لهما دوراً كبيراً في تحديد سعر الصرف الفعلي هما: (حميدات،

٢٠٠٠: ٧٦)

أ. عدد العملات الأجنبية التي تتكون منها سلة العملات.

ب. الأوزان النسبية المحددة لكل عملية أجنبية.

٤. سعر الصرف الفعلي الحقيقي Real Effective Exchange Rate:

يعد سعر الصرف الفعلي الحقيقي أحد المؤشرات المهمة التي يمكن أن يتم من خلالها معرفة قيمة العملة الشرائية لسلعة ما.

فإذا كان سعر الصرف الفعلي يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بلد ما تجاه العملات الأخرى خلال مدة زمنية معينة، فهذا يدل على أنه مؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه البلدان الأخرى (Yannick, 2006: 19).

٥. سعر الصرف التوازني Equilibrium Exchange Rate (EER):

هو ذلك السعر الذي يؤدي الى التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد والنمو بمعدل طبيعي (العباس، ٢٠٠٣: ٧).

٦. سعر الصرف الآني والمستقبلي The Immediate and Future Exchange Rate:

وفيما يخص سعر الصرف الآني والمستقبلي فإن الأساس في التمييز بين هذين السعريين هو الزمن، إذ يعرف سعر الصرف الآني (العاجل) على أنه عدد الوحدات المدفوعة من العملة المحلية لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية على أن تتم التبادل في الحال، أما سعر الصرف المستقبلي (الآجل) فهو كالسعر الآني لكنه يختلف عنه في أن عملية تسليم العملة المراد شراؤها في تاريخ لاحق، وإذا ما تم الاتفاق يبقى ذلك السعر ثابتاً مهما كانت التغيرات في أسعار الصرف اليومية (Mishkin, 2012: 424).

المبحث الثاني: الآثار التي يتركها تحرير سعر الصرف:

المطلب الأول: آثار تحرير سعر الصرف:

أولاً: الآثار السلبية لتحرير سعر الصرف:

أبرز الآثار السلبية هي ارتفاع الأسعار بسبب زيادة أسعار السلع والخدمات، وسببه أيضاً إن معظم المنتجات التي تم استهلاكها منتجات مستوردة، وكلما زاد سعر الدولار ينعكس على سعر المنتجات المستوردة (الغالب، ٢٠١١: ٨٦).

ثانياً: الآثار الإيجابية لتحرير سعر الصرف:

أبرز الآثار الإيجابية هو عدم خروج الدولار وتداوله خارج الجهاز المصرفي، وبالتالي المحافظة على الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية (الغالب، ٢٠١١: ٨٦).

المطلب الثاني: خصائص سعر الصرف Characteristics Exchange Rate:

يتصف سعر الصرف بالعديد من الخصائص وهي كما يأتي:

١. التحكيم Arbitration:

وتعني هذه الخاصية وجود طرف ثالث في العملية بهدف تحقيق الربح، فمثلاً عند تحويل الدينار العراقي إلى الدرهم المغربي يتم استخدام عملة أخرى هي اليورو في عملية التبادل المذكورة، إذ يكون شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضاً وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعاً (يونس، ٢٠٠٧: ٢١٨).

فضلاً عن ذلك يوجد في هذه الخاصية أنواع أخرى من التحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصار هذه الأنواع بالآتي:

أ. عمليات التحكيم المباشر:

هي العملية التي تتولد كنتيجة المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين وفي وفق معين.

ب. عمليات التحكيم غير المباشر:

هذا النوع من الترحيح يظهر بتواجد ثلاث عملات مختلفة بحيث لا تكون إحدى هذه العملات مستعارة لدلالة إحدى العملتين الأخريتين لكنها مستعارة بدلالة عملة ثابتة.

والمثال الآتي يوضح نوع هذا التحكيم: (يونس، ٢٠٠٧: ٢١٩)

إذا افترضنا وجود ثلاث عملات هي: (الدولار، الجنيه الإسترليني، الين الياباني) ويتم التعامل بها في كل من نيويورك، لندن وطوكيو، مع افتراض أسعار الصرف السائدة في المراكز المالية الثلاث هي:

(1) جنيه إسترليني = (2) دولار أمريكي = (250) ين ياباني.

(1) دولار أمريكي = (130) ين ياباني.

فعملية المراجعة تكون كالآتي: يباع جنيه إسترليني بمقدار دولارين ثم يبادل الدولارين بالين الياباني فيحصل على (260) ين ياباني، وأخيراً يشتري ثانية جنيه إسترليني بمقدار (250) ين وبذلك يربح (10) ين.

ت. عمليات التحكيم على معدلات الفائدة:

ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين (الطرش، ٢٠٠٥: ١٠٢).

٢. المضاربة Speculation:

تتم عملية المضاربة من أجل تحقيق الربح، وتكون إما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، إذ يحقق المضاربون الربح عن طريق التنبؤ عن تغيرات الحاصلة في أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في المستقبل ويجدون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق عملياتهم.

ومن خلال عملية المضاربة يكون التعرض المباشر لأخطار الصرف، إذ يطلق على المضارب الذي يتوقع ارتفاع العملة المعنية بالمضارب على الصعود، أما عن المضارب الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة فيسمى بالمضارب على الهبوط في سعر العملة (يونس، 2007: 220).

٣. التغطية Coverage:

وفيما يتعلق بعملية التغطية فأنها تتم عن طريق اللجوء الى عمليات الصرف الآجل، وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات في سعر الصرف (يونس، ٢٠٠٧: ٢٢١).

إذ يفهم من هذه الخاصية أن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء الى عمليات الصرف الآجلة للحد والتقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بمدفوعاتهم بالعملة الأجنبية المتأتية من صفقات التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: محددات سعر الصرف:

يتأثر سعر الصرف بالعديد من المتغيرات أو المحددات الاقتصادية التي يكون لها دوراً واضحاً في بناء قوى العرض والطلب في سوق الصرف، فالتأثير المتبادل يتأثر ويؤثر في العوامل المحددة له ومن أبرز هذه المتغيرات ما يأتي:

١. ميزان المدفوعات Balance of Payments:

يعد هذا المحدد من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، إذ انه يعبر عن علاقة الدولة المعنية بالعالم الخارجي، إذ يعكس العمليات والعلاقات بين العالم الخارجي ومدفوعاته للدولة، ومن ناحية أخرى يوضح مدفوعات وموقف الدولة في العالم الخارجي، ومن ثم هنالك علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات بعدّه أحد مصادر الهامة للمتعاملين في أسواق الصرف وسعر الصرف. فيعبر جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات عن العرض الإجمالي للصرف الأجنبي، بينما يشكل جانب المدفوعات الطلب الإجمالي على الصرف الأجنبي إذا ما تجاوزت المدفوعات المتحصلة فإنه يترتب على ذلك ازدياد المعروض من العملة المحلية في سوق الصرف، ومن ثم التأثير السلبي على سعر الصرف العملة والعكس صحيح إذا تجاوزت المدفوعات المتحصلة كما يجب التفرقة بين التغيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في ميزان المدفوعات واختلاف تأثيرهما على سعر الصرف، فالعجز الطويل الأجل في ميزان المدفوعات يؤثر على سعر الصرف بالتخفيض. أما التغيرات القصيرة الأجل في ميزان المدفوعات فإن تأثيرهما يتغير تبعاً لطبيعة وقوى وشدة تأثيرهما على سعر الصرف، كما تؤثر أيضاً سياسات الإصلاح والسياسات الاقتصادية الأخرى والإجراءات المتبعة طبقاً لأنواع الاختلالات التي تصيب موازين المدفوعات وهي: الاختلال المؤقت، الاختلال الموسمي، الاختلال الدوري، الاختلال الهيكلي (عوض الله، ٢٠٠٣: ١٠٠)

٢. السياسة المالية Financial Policy:

وهي مجموعة الإجراءات والسياسات التي تلجأ إليها الحكومة المعنية من أجل معالجة الوضع الاقتصادي، ويقصد بها كذلك استخدام الحكومة للإيرادات العامة من أجل القيام بالإنفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال مدة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة واحدة وتتلخص تلك الأهداف في الاستقرار الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد (الانكماش).

وتمثل الضرائب أحد الأدوات الهامة للسياسة المالية التي يكون الهدف منها السيطرة على التضخم لتحسين قيمة العملة المحلية مقابل العملات الخارجية، كما تعمل من ناحية أخرى على خفض السيولة النقدية المتاحة. فالضرائب التي تفرض على أموال المقيمين الأجانب (المستثمرين) تؤثر بالسالب على دخلهم، وبالتالي تنخفض التدفقات الأجنبية للدولة، ويزيد عرض العملة الوطنية وينخفض سعر صرفها تبعاً لذلك. أما الضرائب التي تفرض على أموال غير المقيمين في داخل، فتعمل على تقليل تدفق رأس المال الأجنبي للاستثمار في الداخل، وبالتالي يقلل الطلب على العملة المحلية، وتندهور بذلك القيمة الخارجية للعملة الوطنية (عبد الحميد، ٢٠١٦: ٣١).

٣. السياسة النقدية Monetary Policy:

يقصد بها مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية

خلال مدة زمنية معينة، ولعل من أهم الاهداف التي تسعى السياسة النقدية الى تحقيقها هي: (فائق، ٨:٢٠١٠)

- أ. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- ب. تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.
- ت. المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل.
- ث. المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، فتؤدي أسعار الفائدة كأحد أهم أدوات السياسة النقدية دوراً هاماً في التأثير على سعر الصرف فيؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى داخل الدولة المعنية، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية. أما في حالة انخفاض سعر الفائدة فيؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، إذ يتدهور الميزان التجاري نتيجة لزيادة الطلب على الاستيرادات الأجنبية وبالتالي انخفاض سعر الصرف.
- وفي هذا الصدد قد يتعين على البنك المركزي التدخل في سوق النقد الأجنبي لتوفير العملات أو لزيادة الاحتياطيات الأجنبية من العملات المختلفة، ومما تجدر الإشارة إليه فقد حدد (كنيز) تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأشكال الآتية: (بوخاري، ٨٦:٢٠١٠)
- أ. قد يتحمل البنك المركزي تدخلاً محايداً يستهدف منه تخفيض أثر التقلبات القصيرة الأجل لإعادة استقرار سعر الصرف ولكنه تدخل في المدى الطويل.
- ب. كما يمكن أن يتدخل بشكل مفاجئ عندما تحدث تقلبات إقتصادية أو سياسية، ويستهدف من هذا التدخل تخفيض آثار هذه التقلبات على الاقتصاد.
- ت. قد يتدخل لإلغاء آثار موسمية أو دورية مثلما يتدخل بتخفيض أسعار الصرف لعلاج عجز موسمي أو دوري لميزان المدفوعات.
- ث. كما أن هناك تدخل مؤقت الذي يهدف منه إجراء بعض التعديلات على الحجم الإجمالي للاحتياطيات لدى البنك المركزي.
- ج. كما يتدخل البنك المركزي في حالة الاتحادات المشتركة للحفاظ على تقويم مشترك.
- لذلك ينبغي للبنوك المركزية أن تتوخى الانتقائية في التدخل في استخدام احتياطيات النقد الأجنبي، فصعوبة رصد حالات اختلال سعر الصرف والأسواق المضطربة التي تعني افتقار القرارات المتعلقة بتوقيات التدخل وحجمه الى موضوعية، فضلاً عن ذلك، إذا خفضت البنوك المركزية وتيرة تدخلها في أسواق النقد فإن ذلك من شأنه مساعدتها على إقناع الأسواق بالتزامها وتحسين الفعالية الممكنة للتدخل العرضي.

٤. التضخم Inflation:

هو ارتفاع المستوى العام للأسعار وعليه تسعى كل دولة الى تلافى التضخم ومكافحته، وفي الوقت نفسه يعد علاج لاحتلال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح المهمة احتواء تحركات الأسعار إلى أقل مستوى لها. لكون التضخم يعد من أخطر الاختلالات التي يصيب اقتصادات الدول بالضعف، الذي يؤدي الى إضعاف القدرة التصديرية للدولة نظراً لارتفاع تكاليف انتاج السلع والخدمات وارتفاع أسعار الصادرات مما يخفض من قدرة الدولة التنافسية في السوق الخارجية، وبالنتيجة يؤدي إلى ضعف قدرة الدولة على تدبير التمويل اللازم للتنمية من العملات الأجنبية، لذا يرتفع سعر الصرف العملات الأجنبية في سوق العملات. كما يؤثر التضخم في ثقة المواطنين

والأجانب بالعملة المحلية، ونتيجة لذلك تفقد العملة المحلية قوتها الشرائية كونها أداة تبادل، وبالتالي يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة الأجنبية ونتيجة لذلك تقوم السلطات النقدية بمحاربة التضخم من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات وتخفيض المعروض النقدي من العملة المحلية وتقييد الطلب المحلي برفع أسعار التبادل التجاري، وتسمى هذه السياسة (بسياسة التصحيح) على أساس سعر الصرف التي تتضمن استخدام سعر الصرف كرابط أسمي للأسعار المحلية مع الأسعار العالمية، أي ربط العملة المحلية بعملة دولية مستقرة، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار وأنه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود (قدي، ٢٠٠٣: ١٢٦).

ويتحدد المستوى العام للأسعار وعلاقته بسعر الصرف من خلال المعادلة:

$$E = P / PF \text{-----}(2)$$

إذ إن:

E: تمثل سعر الصرف.

P: مؤشر الأسعار المحلية.

PF: مؤشر الأسعار الأجنبية.

يتضح من المعادلة (2) أن مؤشر سعر الصرف يمثل قيمة اسمية بمعنى "أنه قيمة تعتمد على مستوى الأسعار الحالي أو المتداول". فقد يتجه المستوى العام للأسعار داخل البلد إلى الارتفاع بشكل يفوق ما في البلاد الأخرى ذات وزن كبير في التجارة كما في البلد المعني مع بقاء سعر الصرف لعملة هذه البلد على مستواه، مما يعني أن سعر الصرف لعملة البلد المعني مجاوز لقيمتها الحقيقية، مما يسهم في إضعاف القدرة التنافسية للصادرات. كما أن اتجاه مستوى العام للأسعار إلى الارتفاع، بما يقل عما هو في البلدان الأخرى مع بقاء سعر الصرف لعملة البلد على مستواه، مما يعني أن سعر الصرف لهذه العملة أدنى من قيمتها الحقيقية (الغالب، ٢٠١١: ٦٨).

المبحث الثالث: تحليل متغيرات السياسة النقدية في العراق:

المطلب الأول: السياسة النقدية في العراق Monetary Policy in Iraq:

السياسة النقدية: تعد السياسة النقدية واحدة من أهم أفرع السياسة الاقتصادية العامة في البلد المعني وقد حظيت هذه السياسة باهتمام متزايد مع تفاقم الازمات المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته العديد من اقتصادات العالم، فضلاً عن ذلك ارتبط تطور فلسفة السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية الحديثة لاسيما النقدية منها بعد منتصف القرن الماضي (السيد علي، ١٩٩٩: ٣٦).

وتعرف السياسة النقدية بأنها عمل مدروس تقوم به السلطات من خلال السيطرة على النقد بالتوسع أو الانكماش من أجل تحقيق الاستقرار السعري بشكل على أساسي والمساعدة على الحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي والاستخدام (Milton & Qrley, 1993: 247).

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية في العراق فقد وضعت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الأسس والقواعد من أجل إصلاح الاقتصاد العراقي واتخذت في هذا الصدد العديد من الإجراءات على الصعيد النقدي، كان الهدف من وراءها تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي من أجل خلق بيئة اقتصادية تستند على آلية العرض والطلب وكان الهدف الرئيسي للبنك المركزي العراقي من وراء ذلك هو السعي لتحقيق والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار والعمل على إيجاد نظام مالي تنافسي

يستند على اقتصاد السوق، وكان هدف البنك المركزي من وراء ذلك أيضاً تعزيز النمو المستدام والعمل والرخاء (تقرير البنك المركزي، ٢٠٠٨: ٢٥) واما ما يتعلق بتحليل متغيرات السياسة النقدية في العراق فسنقوم في هذا المبحث التطرق إلى عرض النقد وسعر الصرف الحقيقي وكما يأتي:

المطلب الثاني:

١. عرض النقد Cash Offer:

يعرف عرض النقد بأنه القدرة الشرائية عند الأفراد أو أنه كمية النقود المتداولة في السوق أو في المجتمع الاقتصادي وله ثلاثة صور هي:

M1: عرض النقد بالمعنى الضيق.

M2: عرض النقد بالمعنى الواسع.

M3: عرض النقد بالمعنى الأوسع.

وفيما يتعلق عرض النقد بالعراق تشير البيانات الواردة في الجدول (1) إلى أن عرض النقود قد سجل ما قيمته (10149) مليون دينار بالمعنى الضيق نهاية عام (٢٠٠٤) قد سجل عرض النقود ارتفاعاً بلغ (11399) مليون دينار نتيجة الزيادة في قيمة تكوينه إذ بلغت قيمة العملة في التداول (9113) مليون دينار بعد ان كانت (7163) مليون دينار عام ٢٠٠٤ بينما بلغ معدل التغير السنوي لعرض النقود ما نسبته (12.3%)، في حين شهد عام (٢٠٠٦) تغيراً في عرض النقود بنسبة (35.6%) فيما شهدت نسبة العملة في التداول الى عرض النقد انخفاضاً واضحاً إذ بلغت (71.0%) مقارنة بعام (٢٠٠٥) في حين بلغت نسبة الودائع الجارية الى اجمالي عرض النقد (29.0%) فضلاً عن ذلك شهد عام (٢٠٠٧) زيادة واضحة في عرض النقد إذ بلغ (21722) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (40.5%) بينما شهد عام (٢٠٠٨) انخفاضاً واضحاً في معدل تغير سنوي إذ بلغ (29.8%) وعاود عرض النقد الزيادة خلال عام (٢٠٠٩) إذ بلغ (37300) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي إذ بلغ (32.3%) اسهمت العملة في التداول بنسبة (58.4%) في تكوينه في حين أسهمت الودائع الجارية بنسبة (41.6%) في حين سجل معدل تغير عرض النقد عام (٢٠١٠) ارتفاعاً بلغ (38.7%) وشهدت نسبة العملة في التداول انخفاضاً واضحاً إذ بلغت (47.0%) مقابل (53.0%) للودائع الجارية، هذه الزيادة في عرض النقد نتيجة للزيادة الحاصلة في الايرادات النفطية إذ ارتفع سعر البرميل الى (76.7) دولار عام (٢٠١٠) مقارنة بـ(60) دولار عام (٢٠٠٩) أي نسبة زيادة مقدارها (16.7%) عن العام السابق (تقرير البنك المركزي، ٢٠١٠: ١٨).

وفي عام (٢٠١١) ارتفع عرض النقد ليبلغ (62474) مليون دينار وبمعدل تغير بلغ (20.7%) وشكلت الودائع الجارية ما نسبته (54.7%) من عرض النقد مقارنة بـ(53.0%) عام (٢٠١٠)، فيما انخفضت نسبة العملة في التداول من عرض النقد (4.3%) جاءت هذه الزيادة في عرض النقد نتيجة للأثر التوسعي للعوامل الخارجية المتمثلة برصيد صافي الموجودات الاجنبية الناتجة عن ارتفاع معدل سعر برميل النفط الذي وصل الى (106) دولار مقارنة بـ(76.7) دولار للعام السابق (تقرير البنك المركزي، ٢٠١١: ١٨) وفي عام (٢٠١٢) كانت الزيادة في عرض النقد طفيفة بمعدل نمو بلغ (2.02%) وذلك بسبب الانخفاض الملحوظ في الودائع الجارية إذ سجلت (33142) مليون دينار نهاية عام (٢٠١٢) مقارنة بـ(34187) مليون دينار نهاية عام (٢٠١١)، فيما ارتفعت نسبة العملة في التداول إذ بلغت (48.0%) مقارنة بـ(45.3%) عام (٢٠١١) فيما تراجعت نسبة الودائع الجارية من (54.7%) عام (٢٠١١) الى (52.0%) عام (٢٠١٢)، وازداد

عرض النقد بنسبة (15.8%) نهاية عام (٢٠١٣) ليسجل ما مقداره (73832) مليون دينار مقابل (63736) مليون دينار في نهاية عام (٢٠١٢) ولم يطرأ أي تغير ملحوظ خلال هذا العام على نسبة مساهمة العملة في التداول والودائع الجارية في عرض النقد، فيما شهد عام (٢٠١٤) انخفاضا في عرض النقد بنسبة (-1.5%) نتيجة لتراجع معظم الفعاليات الاقتصادية نهاية عام (٢٠١٤) ليسجل ما مقداره (72692) مليون دينار ويعزى ذلك الى انخفاض الودائع الجارية الى (50.4%) مقارنة بـ (52.6%) عام (٢٠١٣) فيما سجلت نسبة العملة في التداول ارتفاعا اذ بلغت (49.6%) مقارنة بـ (47.4%) عام (٢٠١٣)، الامر الذي يعكس ارتفاع نسبة مساهمة العملة في التداول في عرض النقد وذلك نتيجة لحالة الركود في مستوى النشاط الاقتصادي ولاسيما انخفاض أسعار النفط العالمية في النصف الثاني من عام (٢٠١٤) (تقرير البنك المركزي، ٢٠١٤:٣٠)، وفي عام (٢٠١٥) واصل عرض النقد الانخفاض اذ بلغ (65435) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (-10.0%) اسهمت الودائع الجارية في تكوينه بنسبة (46.7%) فيما اسهمت العملة في التداول بنسبة (53.3%) وكذلك تشير البيانات في الاعوام التالية (٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠) إلى زيادة عرض النقد، إذ بلغت (103353، 86771، 77828، 75524، 75524) على التوالي إذ بلغت بمعدل نمو سنوي ايجابي خلال هذه الاعوام المذكور وكانت على النحو الآتي (11.4، 1.09، 2.0، 15.4، 19.1) وهذا التغير في معدل عرض النقد له أسبابه ومبرراته وقد ذلك مرتبط باستقرار الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي لاسيما ما يتعلق بأسعار النفط في الاسواق العالمية.

الجدول (1) تطور عرض النقد بالمعنى الضيق في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) (مليون دينار)
وبالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠)

السنوات	الودائع الجارية	صافي العملة في التداول	عرض النقود بالمعنى الضيق	معدل التغير السنوي لعرض النقود %	نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقود %	نسبة العملة في التداول إلى عرض النقود %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2004	2986	7163	10149	-----	29.4	70.6
2005	2286	9113	11399	12.3	20.0	80.0
2006	4492	10968	15460	35.6	29.0	71.0
2007	7490	14232	21722	40.5	34.5	65.5
2008	9697	18493	28190	29.8	34.4	65.6
2009	1524	21776	37300	32.3	41.6	58.4
2010	27401	24342	1743	38.7	53.0	47.0
2011	34187	28287	62474	20.7	54.7	45.3
2012	33142	30594	63736	2.02	52.0	48.0
2013	38836	34996	73832	15.8	52.6	47.4
2014	36621	36072	72692	(-1.5)	50.4	49.6
2015	30580	34855	65435	(-10.0)	46.7	53.3
2016	33449	42075	75524	15.4	44.3	55.7
2017	36643	40343	76986	2.0	47.6	52.4
2018	37330	40498	77828	1.09	47.9	52.0
2019	39132	47638	86771	11.4	45.09	54.9
2020	43366	59987	103353	19.1	41.9	58.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (1).
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية لسنوات متفرقة.
* القيم بين قوسين (سالية).

المطلب الثالث: سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate:

يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه يمثل قيمة العملة معبراً عنها بالقوة الشرائية لسلع بلد آخر، أي مقدار الوحدات من السلع الأجنبية التي تلزم شراء وحده من السلع المحلية.

وفي هذا الصدد يوضح الجدول (2) تطور أسعار الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وبالأسعار الثابتة، إذ يلاحظ من الجدول (2) بأن قيمة سعر الصرف الرسمي والموازي بلغ كلاهما (1453) ديناراً للدولار الواحد عام (٢٠٠٥) وحقت المعدلات الرسمية والموازية تغيراً ايجابياً بلغ (1.10% و 1.30%) على التوالي، وشهد سعر الصرف الموازي عام (٢٠٠٦) ارتفاعاً ضئيلاً إذ بلغ (1475) وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.20%)، إلا أنه انخفض بعد عام (٢٠٠٧) ليصل الى (1267) ديناراً للدولار الواحد وبمعدل تغير بلغ (5.05-) وهذا يدل على ان البنك المركزي مازال مستمراً في رفع قيمة الدينار العراقي (كريم، ٢٠١٠: ٧٨).

إذ شهد سعر الصرف الموازي تراجعاً واضحاً حتى عام ٢٠٠٩ عندما وصل (1182) دينار لكل دولار بمعدل تغير سلبي سنوي قدره (1.74-) (%) وبقي سعر الصرف الرسمي ثابتاً في العامين (٢٠١٠، ٢٠١١) إذ بلغ (1170) ديناراً للدولار الواحد، فيما ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي إلى (1185، 1196) ديناراً للدولار الواحد للعامين المذكورين، بمعدل تغير سنوي إيجابي قدره (0.25%، 0.92%) على التوالي. عام (٢٠١٢) انخفض سعر الصرف الرسمي إلى (1166) دينار للدولار الواحد بمعدل تغير سنوي سلبي قدره (0.34-) (%، بينما حقق سعر الصرف الموازي تغيراً إيجابياً عام ٢٠١٢ بلغ (3%)، في عامي (٢٠١٣ و ٢٠١٤)، شهد سعر الصرف الرسمي استقراراً بسبب جهود البنك المركزي لتحسين قيمة الدينار العراقي. أما عن سعر الصرف الموازي فقد انخفض سعر الصرف الى (1232، 1214) ديناراً للدولار الواحد وحقت مستوى سلبي بالنسبة للتغير السنوي بلغ (0.08%، -1.48%) على التوالي. هذا يرجع إلى دور الحكومة المركزية والبنك العراقي المركزي من خلال فرض قيوداً جديدة على البنوك رداً على المخاوف بشأن ظاهرة غسل الاموال والتدفقات الخارجة غير المشروعة للنقد الأجنبي المرتبطة بزيادة الطلب للعملات الأجنبية (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٤: ٤٠). وعلى ضوء ذلك ارتفع سعر الصرف الرسمي إلى (1167) دينار لكل دولار عام (٢٠١٥) دينار لكل دولار عام (٢٠١٥) بمعدل تغير سنوي (0.09%) واستمر بالارتفاع حتى وصل عام (٢٠٢٠) الى (1192) ديناراً للدولار الواحد، وبمعدل تغير قدره (0.84%) وحقق سعر الصرف الموازي معدل نمو بلغ (2.27%، 2.24%) في الأعوام (٢٠١٥ و ٢٠١٦)، بينما في الاعوام (٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩) انخفض سعر الصرف الموازي متتالياً حتى عام (٢٠١٩) إذ بلغ (1196) ديناراً للدولار الواحد، وبمعدل تغير سنوي سلبي قدره (1.07%)، غير انه حقق زيادة عام (٢٠٢٠) إذ وصل الى (1234) ديناراً للدولار الواحد خلال العام المذكور.

الجدول (2) تطور أسعار الصرف في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) (مليون دينار)
وبالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠)

السنوات	سعر صرف الدينار في السوق الرسمي	معدل التغير السنوي %	سعر صرف الدينار في السوق الموازي	معدل التغير السنوي %	فرق ما بين الموازي والرسمي
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
2004	1453	---	1453	---	0
2005	1469	1.10	1472	1.30	3
2006	1467	(-0.13)	1475	0.20	8
2007	1255	(-14.45)	1267	(-14.10)	12
2008	1193	(-4.94)	1203	(-5.05)	10
2009	1170	(-1.92)	1182	(-1.74)	12
2010	1170	0	1185	0.25	15
2011	1170	0	1196	0.92	26
2012	1166	(-0.34)	1233	3.09	67
2013	1166	0	1232	(-0.08)	66
2014	1166	0	1214	(-1.46)	48
2015	1167	0	1247	2.71	80
2016	1182	1.28	1275	2.24	93
2017	1184	0.16	1259	(-1.25)	75
2018	1183	(-0.08)	1209	(-3.97)	26
2019	1182	0	1196	(-1.07)	14
2020	1192	0.84	1234	3.17	42

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (2).
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية لسنوات متفرقة.
* القيم بين قوسين (سالبة).

الاستنتاجات:

١. يعد سعر الصرف واحداً من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي دوراً مهماً في اقتصادات دول العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص.
٢. عدم وضوح السياسة النقدية في العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، على الرغم من حصول البنك المركزي على استقلاله وهو ما أثر على سعر الصرف بالنسبة للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في سوق العملات الأجنبية.

التوصيات:

١. من الضروري حصر الصلاحيات المتعلقة بسعر الصرف بيد البنك المركزي العراقي وعدم التدخل من قبل الجهات الأخرى بعمله.
٢. لا بد من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل تحقيق استقرار الأسعار في السوق المحلية والمحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. البنك المركزي، التقرير الاقتصادي القومي، لسنوات متفرقة المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد.

٢. بوخاري، لحلو موسى، (٢٠١٠)، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط١، مكتبة الحسن العصرية، بيروت.
٣. الحسيني، عرفات تقي، (٢٠٠٢)، التمويل الدولي، ط١، دار مجدلوي للنشر، عمان.
٤. حميدات، محمود، (٢٠٠٠)، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
٥. خضر، زاهر عبدالحليم، (٢٠١٢)، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة.
٦. السيد علي، عبدالمعزم، (١٩٩٩)، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن.
٧. صخري، طاهر، (٢٠٠٥)، التحليل الاقتصادي الكلي، ط٥، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
٨. الطرش، طاهر، (٢٠٠٥)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
٩. العباس، بالقاسم، (٢٠٠٣)، سياسات سعر الصرف، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد (٢٣)، الكويت.
١٠. عبدالحميد، عبدالمطلب، (٢٠١٦)، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الاسكندرية.
١١. عوض الله، زينب حسين، (٢٠٠٣)، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القح للطباعة والنشر، الاسكندرية.
١٢. الغالي، عبدالحسين، (٢٠١١)، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٣. فائق، ملاذ، (٢٠١٠)، تباطؤات السياسة النقدية وانعكاسها على النشاط الاقتصادي، تجارب دول مختارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
١٤. قدي، عبدالمجيد، (٢٠٠٣)، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية.
١٥. كريم، فلاح حسن، (٢٠١٠)، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١٦. يونس، محمود، (٢٠٠٧)، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

17. Gregory, Mankiw, (2003), Macroeconomic Edition of Book, France.
18. Guluochon, Bernard & Kaweck, Annie, (2009), Economi Internatioal Commerce and macroeconomic Geme edition, Dunod, Paris.
19. Milton, S. & Qrley, A., (1993), Contemporary Economies, 7th ed., Worth Publisher, New York, USA.
20. Mishkin, F.S., (2012), Macroeconomics Policy and Practice, U.S.A: Pearson, Columbia University.
21. Yannick Marquet, (2006), Conférencesur Commerce Finance International, University Debordeaux, France.